

الدلالة التوليدية التحويلية، وأثرها في فكر "مازن الوعر" اللساني

قبايلي عبد الغاني

أستاذ أدب عربي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة

ملخص:

تأتي النظريات الدلالية العربية والغربية تأكيداً على الدور المحوري الذي يؤديه المعنى في صياغة نظرية لسانية شاملة للغة، وعلى تحديد العلائق الخطيرة التي تتشكل عند تضافر مختلف المستويات اللغوية الأخرى، ومن بين المفاهيم التي تتصل مباشرة بالمعنى هما "التركيب والتعاليق" وبالتالي فإنّه من الأهمية بما كان تحليل التركيب تحليلًا إفراديًا وعلائقيًا، فالأول يهتم بتصنيف المقولات القاعدية المختلفة (صوتية معجمية نحوية صرفية ...) على هندسة دقيقة تفضي وتمهد إلى بناء نموذج وتصور شامل لهذه المركبات من خلال توضيح العلاقات المختلفة المؤدية إلى معان مركزية ومتعددة، وكل ذلك إنما يهدف في الأخير إلى إقامة صرح إجرائي مبني على شروط وتحديدات متفقة من حيث القصد ومختلفة من حيث التحليل بين التفسير والتأويل من أجل ذلك سنحاول في هذا المقال قياس مدى قدرة التركيب على احتواء المعنى في النظريات الدلالية الغربية خصوصاً عند التوليديين التحويليين، وهل لمنهجهم هذا تأثير على الدرس الدلالي العربي الحديث والمعاصر.

الكلمات المفتاحية: المنهج الدلالي، التركيب والتعاليق، التوليدية التحويلية، التأثير.

توطئة:

بالرغم من بعض الملاحظات التي أثبتتها علماء عديدون —و بشكل خاص— على صنيعي تشومسكي الأول والثاني (1957- 1965م)، وحتى في النماذج المتأخرة التي بدت أكثر تمسكاً، وهي - بشكل ما- لا تعلق أهمية عن الأطروحات اللسانية العامة التي زادت من وعينا بأهمية اللغة، وفي فهمنا لكثير من ظواهرها المعقدة، إلا أننا مازلنا نأخذ بها - وبالدّهشة - نفسها - كما لو كنّا نتناولها لأول مرة على الرغم من علمنا ببعض النقائص التي تتخلّلها، إلا أنّ هذه النقائص التي يمكن أنّ تسجل من حين إلى آخر في أعمال تشومسكي أو سابير أو حتى سوسير... يجب أنّ يؤخذ بها وبالاهتمام نفسه الذي نبديه للأفكار المقنعة والصحيحة لأنّها - في الأخير- وإن كانت هفوات أو أخطاء فهي تمثل الصعوبات التي كان يفترض الانتصار عليها والعوائق التي كان لابدّ من تجاوزها، وهنا تتحول العقبات إلى منطلقات جديدة تجبرنا على إعادة النظر في الأدوات الإجرائية والوسائل التحليلية التي نطبقها على موضوع علمي محدّد.

(1)- الدرس الدلالي العربي التراثي؛ تحديدهاته ومفهومه: أنّ الناظر المتفحّص إلى الكتابة الدلالية العربية الحديثة يجد بأنّ الباحثين على اختلاف في المناهل العلمية الغربية التي يغترفون منها وعلى اتفاق واسع —إلى حدّ ما— حول قيمة وأهمية التراث العربي الأصيل في الحفاظ على الشخصية الفكرية للأمة، وعلى دوره في إثراء

المعرفة الإنسانية كما كان لبنة في زمن ما لبناء حضارة اليوم، فقد أكد مازن الوعر في مناسبات مختلفة أنه يعدّ تحولاً كبيراً في مسيرة التراث اللغوي العالمي، وعدم التفات الغرب إلى قيمة هذا التراث هو كبحٌ لتطور اللسانيات، التي كان من الممكن أن تكون أدقّ وأكثر تقدماً وموضوعية لو أنّها استثمرت الجهود اللغوية العربية القديمة مثلما استثمرت بعض الأنحاء التقليدية كالأوربية والهندية وإن لم يكن بالسهولة نفسها ولا بالقرب ذاته؛ لأن هذه الجهود إلى حدّ ما تعد ركائزاً معرفياً وسديماً علمياً منشوراً ومتعدداً في تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر العربي، وفي - هذا الصدد - يقول مازن الوعر: "...لا نستطيع حصر النظرية اللغوية العربية لبما في ذلك الدلالية بأبعادها الكاملة، إلّا إذا أعدنا تركيب الفكر اللغوي العربي بعد سبر دقيق وعميق لكل ما قالته العرب حول المسألة اللغوية" وبالتالي فإنّ ما صدق على هذا الحديث الشامل يستغرق الملاحظات نفسها عن الدرس الدلالي الذي نأخذ به في هذا المكان، والذي يعني في أقدم تعريف له "علم المعنى" أو الدراسة العلمية للمعنى في اللغة، "هذا المصطلح الذي لم يستخدم على نطاق واسع حتى القرن العشرين إلّا أنّ الموضوع الذي يدرسه هذا العلم قديم جداً، يرجع إلى الفلاسفة والمناطق أمثال: أفلاطون وأريستو وغيرهما..."⁽¹⁾ وهذا يعني بأنّ عدم ظهور واستعمال مصطلح (دلالة-sémantique) لا يعني في شيء عدم تناول موضوع المعنى وبالتالي "...فإنّ افتقاد علم متخصص بدراسة المعنى لا يعني بأي شكل من الأشكال أنّ حضارات الأمم السابقة لم تُعن بدراسة المعنى ومتابعة مساراته قبل نهاية القرن التاسع عشر، وإنّما يعني هذا التاريخ تحديد مصطلح علم الدلالة وقصره على حقل لغوي معيّن يُعنى بدراسة المعنى"⁽²⁾ أمّا في النظرية اللسانية فهي وسيلة لتمثيل الجمل "...ويجب على النظرية الدلالية أن ترصد القواعد العامة التي تتحكم في التأويل الدلالي للجمل، ومن الأفيدي أنّ نفرّق بين نظرية تقوم بتحديد الكلمة على مستوى الفهم وبين نظرية الإحالة التي تتوسّع في معنى الكلمة ويربطها بغيرها..."⁽³⁾ وبالعودة إلى كيفية تمثّل علماء التراث لهذه المقولات الدلالية، فهو عودة في الحقيقة إلى البحث عن منهجهم في وصف ودراسة المعنى وتحديد ضمه إطاراً أوسع وهو اللغة، وهنا تظهر إحدى أهم الصعوبات في استقرار التراث اللغوي العلمي العربي الذي يكمن في وضوح ما نأخذ به في الدراسات العلمية الحديثة من جلاء معالم النظرية والمنهج، ولكن بالعودة إلى التراث فإنّ فهم هذا العلم يتطلب تعمقاً أكثر في الجهاز الوصفي الذي اعتمده القدماء، وحصر جميع الملاحظات المثبتة في هذا المجال، وتبعاً لذلك فإنّ تصنيف وجهات النظر الدلالية فيه والتي انتهت إلى زماننا يمكن أن نستقرّ على مرحلتين يعتبر فيها عبد القاهر الجرجاني الفاصل الواضح بينهما؛ فالأوّل أي مرحلة ما قبل الجرجاني أين يصعب الاقتناع بوجود إرهابات فعلية للدرس الدلالي، وسيكون من التعسّف إجبار بعض ملاحظات الخليل أو سيبويه .. - وإن كانوا قد اقتربوا إلى تناول هذه القضايا- أنّ تنتمي إلى هذا الشقّ من المعرفة اللغوية حيث كانت أغلب موضوعات الدلالية تطوّر في إطار المعجمية العربية التقليدية أو فقه اللغة أو النحو وهي جميعاً تأخذ المعنى معياراً لتصنيف مختلف

العلاقات الشكلية فيها، والمرحلة الجرجانية ومريديه أين أخذ المنهج يأخذ نوعاً من الوضوح والدقة، ما دفع بهذه الملاحظات أن تأخذ نسقاً يتجه إلى الدلالية التي أصبحت علماً مستقلاً ومستقراً وجديراً بالدراسة والبحث بشكل منفصل. كما يمكن فصل منهج اللغويين العرب إلى مستويين بناءً على المنطق الذي انطلقوا منه، حيث يمكن تفسير التراكيب دلالياً من خلال الآتي:

1- حصر المعنى الأولي -الأساسي- المرتبط بالمفردة دون عقدها في التراكيب دلالياً بمختلف العلاقات اللغوية (النحوية والصرفية والبلاغية والسياقية...) وغير اللغوية (المقام والحال...) وهنا يتقاطع الدالليون مع المعجميون ولا يمكن بأي وجه أن نرصد أية علاقة دلالية غير تصوّر العناصر الوجبة والممكنة لتوفير التعالق داخل التركيب.

2- البحث في مختلف العلاقات الناجمة عن المعاني الإضافية والزائدة على المعنى الأساس أو الأصلي، هذا الأخير الذي يحفل بالعلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها واختيار الألفاظ التي بإمكانها شغل هذه الوظائف وبدءاً من هذا التحديد يتضح أن الدلالية العربية في هذه المرحلة مبنية أساساً على المقولات النحوية والعلاقات النظامية المختلفة على نحو ما نجده عند الجرجاني، وبالتالي فإنّ الدلالة فرع من النحو لأنّ النحاة العرب لم يعتمدوا -فقط- على البنية الأساسية لتصنيف العلاقات النحوية (الإسنادية، الفاعلية، المفعولية، الظرفية....) وسبر أغوارها في علاقات شكلية صارمة، وإنّما لاحظوا قدرة هذه البنيات على ضمّ علاقات من نوع آخر مرتبطة مباشرة بالمعنى، وبالتالي اعتمادهم عليها كأداة تحليلية لاستخراج وتصنيف العلاقات الدلالية أيضاً، وما يسجل في هذا الموضوع أنّهم لم يعتمدوها كوحدة تمدّ الجملة بالتفسير الدلالي بالرغم من أنّهم توصّلوا إلى تحديد "المعنى الدلالي"⁽⁴⁾ بل "كانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعاً وشمولاً بحيث لم يضطروا معها إلى التغيير المستمر، وذلك أنّهم يجعلون من المفردات بدالاتها عنصراً يمدّ الجملة كلّها بمعناها، وسوف نجد فيما بعد أنّ هذه المفردات بدالاتها -أحياناً- كانت تكوّن ما يعرف بسياق الحال"⁽⁵⁾، وبالعودة إلى آراء مازن الوعر فإنّه يربط المباحث الدلالية ببنية اللغة العربية في حدّ ذاتها مستعينا في ذلك بشكل مباشر على النحو والوظائف التي تقوم بها مثل هذه البنيات، وبالتالي فإنّه يهدف من وراء هذا الطرح إلى إثبات عمل اللغة العربية طبقاً لقوانين ومبادئ داخلية محدّدة ذات نظام نحوي ودلالي دقيق، وهي ليست نظاماً من أنظمة المجتمع التي تتحكّم في اللغة تحكماً اجتماعياً، بل تكمن حقيقة المعنى الدلالي في لبّ الحدث اللغوي لذا يجب على العناصر اللغوية أن تأخذ بنية وشكل محدّدين يمكن قياسهما باطراد، لذا فإنّ الدلالة التي يمكن إضافتها إلى المعنى الدلالي المنبعث عن البنية اللغوية هي من باب الزيادة وليست العناصر الإسنادية فيها، فأساسات الدلالة ينبغي أن تنبني على الجوانب التركيبية والصوتية ومختلف العلاقات الداخلية للغة قصد ضبط عمليتي التوليد والتحويل والإمكانات التي توفرها في تنوع الوجوه الدلالية.

(ب) - الدلالة التأويلية *la sémantique interprétative*؛ لقد دافع المنظرون لهذا التوجّه الجديد عن تقصي المعنى حتى جعلوه أفهوماً في خاظة التحديدات العلمية التي تسعى -سعيًا حثيثًا- إلى البحث عن معنى الكلمة المفردة وعلاقاتها المختلفة مع غيرها ضمن بنية واحدة، قصد صياغتها في قواعد علمية مطّردة ومستمرّة، فإذا كان بلومفيلد -وأتباعه- قد عطّلوا تقدّم الدراسات الدلالية بحجة الغموض المزدوج، فقد مكّنها تشومسكي من "التبلور في كنف القواعد التوليدية التحويلية"⁽⁶⁾، وبالتالي فإنّ النماذج الدلالية لم تقم من تلقاء نفسها ولم تنفصل فيما بعد عن الأطروحة اللسانية التشومسكية،⁽⁷⁾ بل كانت تطوّرًا ضمّنيًا ومدعما من الداخل، وذلك من خلال مجموعة من الأطروحات المتسلسلة والتي يقوم بعضها على اختبار بعض، بناء على مقولتي التجريب والنقد، ومن بين أهمّ الأطروحات ما يأتي:

ب/أ) - الأطروحة الدلالية الأولى؛ وشملت جهود كل من كاتز وفودور (1963م)، ثم أعمال "كاتز وبوسطال" (1964م) فأول معيار قُدّم في إطار هذه الأطروحة هي القواعد المعجمية والبناء على تحديد وظائفها، "حيث أنّ وظيفة القواعد المعجمية هي إيضاح المفردات المعجمية ثم تبين وظائفها الدلالية في التركيب"⁽⁸⁾ ففي المستوى الأول يأخذ بالمعنى الدلالي الأصلي المعجمي للمفردة، ومن ثمّ يأتي نوع آخر من القواعد يصطلح عليها تسمية "القواعد التفسيرية" التي تأخذ على عاتقها تفسير التراكيب دلاليًا أو نظم المفردات مع بعضها بعض، "أمّا القواعد التفسيرية فهي تحدّد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أنّ تنتظم مع بعضها بعض، وذلك من أجل تفسير التراكيب دلاليًا"⁽⁹⁾ إذا هذه النظرية التكميلية على صنيع تشومسكي الأول تتوقف عند حد الدلالة التركيبية، في حين سيعمل "كاتز وبوسطال" على تقوية الرابط بين المكوّن التركيبي والمكوّن الصوتي، "وذلك من خلال تقديم مفهوم جديد للقواعد التفسيرية وللتحويل الدلالي المبني على أسس مضبوطة، وأيضا من خلال التحديد الدقيق للعلاقات التي تربط المكوّن الدلالي بالمكوّن التوليدي المركبي"⁽¹⁰⁾ أمّا الأسس المضبوطة التي أشار إليها - الوعر- فهي تلخّص أطروحة هؤلاء الباحثين فيما سمّوه "جهاز التأويل الدلالي" والذي ينبني على دعامتين أساسيتين، هما:

1) - الذخيرة المادية؛ يعدّ القاموس مخزونًا لغويًا ومعرفيًا ماديًا عند مستعمل اللغة،⁽¹¹⁾ وهو غير المعجم لأن هذا الأخير جزء من المكوّن التركيبي بينما القاموس جزء من المكوّن الدلالي أو جهاز التأويل الدلالي، ومن جهة أخرى فإنّ المعجم سند من قواعد آلية تعرّض المقولات التركيبية النهائية بمفردات في إطار ما يعرف بقواعد الإدماج المعجمي، وهذا الإدماج يتمّ بصورة آلية لا تأخذ في الاعتبار الصفات الدلالية التي تعدّ من ضمن معوّنات البنيات المركبية، وهنا تبرز وظيفة القاموس كذخيرة مادية في تمثيل المفردات تمثيلًا دلاليًا، ولكي نتوصل إلى تأويل دلالي مقبول فإنّه يتم رصد جميع المداخل المعجمية التي تحتويها المفردات،⁽¹²⁾ وبالاعتماد على

أطروحة (1964م) فإنّ المداخل المعجمية قابلة للحصر إلى نوعين: الخصائص التركيبية التي تعمل على التمييز الوضعي للمفردة، والخصائص الدلالية التي تحكم الإغلاق على المضمون الدلالي ضمن مقولة السمات الملمة والمغلقة وقيود الانتقاء. وأمّا قواعد الإسقاط فهي قواعد "تأويلية ذات طابع مفهومي، تقوم بعملية الملمة في مستوى البنية العميقة"⁽¹³⁾ فقواعد الإسقاط بهذا المنظور تسهل على المحلل الدلالي تخمين تأويل معنوي مجرد للتركيبية اللغوية ككل، أي التأويل الشامل.⁽¹⁴⁾

أنّ هذا النموذج كانت غايته في البداية إدراك النقائص التي لوحظت في نموذج تشومسكي (1957م) ولكنّه تبين فيما بعد أنّه طرح مشكلة الدلالة بصيغة مقبولة غير أنّ ما نلاحظه في تطبيقات مازن الوعر المسهبة أنّه لم يلتفت إليها إلاّ من باب الإشارة فقط كتمهيدات بيانية لأعمال كلّ من (غروبر وجاكندوف وولتر كوك ..)⁽¹⁵⁾ وهذا نظرا لمجموعة من الأسباب التي يضيق هذا البحث على سردها.

ب/ (ب) - النموذج الثاني: لتشومسكي وكاتز، (1964 - 1965م) بعدما تنكّر تشومسكي على هدي من أشياخه للدلالة في طرحه الأوّل - كما مرّ بنا سابقا - يبدو أنّه في الطرح الثاني (1965م) سيعيد النظر في المعنى ليعتبره مكونا مستقلا قائما بذاته، وهو بمنزلة التركيب -تماما- حيث إنّ المكوّن التركيبي يجب - حسب تشومسكي وكاتز قبله - أن يتدرج ضمن التحليل اللغوي العلمي الدقيق، "وأنّ الدلالة يجب أن تدرج في التحليل النحوي بوصفها جزءاً مكملًا لا يمكن الاستغناء عنه..⁽¹⁶⁾ وبهذا فإنّ إطار النظرية التوليدية التحويلية أصبح مبنيًا على ثلاثة مستويات؛ المستوى التركيبي أي التوليدي الذي يعمل على مكوّنين اثنين هما: المكوّن التوليدي التركيبي والمكوّن التحويلي، أمّا المكوّن التوليدي فهو مؤلّف من ثلاثة أنواع من القواعد، وهي:⁽¹⁷⁾ القواعد التفرعية، والقواعد التصنيفية والقواعد المعجمية. أمّا المكوّن التحويلي فإنّه يتألّف - بدوره - من القواعد الوجوبية والقواعد الجوازية، أمّا المستويان المتبقيان، فهما: المستوى الصوتي، والمستوى الدلالي⁽¹⁸⁾ هذا الأخير إلى يشتقّ معنى كلّ الجملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، "ويعدّ هذا المكوّن عنصرا أساسا جديدا، كان تشومسكي قد أجله من قبل إلى وقت لاحق كما أهملته اللسانيات التوزيعية التي سبقتها..⁽¹⁹⁾ ومن خلال هذا يمكن تتبع المقولات الأساسية لهذا النموذج والمتمثل في:

(أ) - درجات النحوية: ويمكن أن نطلق عليها -أيضا- تسمية "درجات الانحراف" وبالتالي تصبح مكافئة لـ "درجات أصولية الجملة" ولتوضيح هذا المبدأ الذي ابتكره تشومسكي عام (1965م) نأخذ الأمثلة العربية التالية:

أ - خَرَقَ الثُّوبُ الْمَسْمَارَ (ب) - خَرَقَ الثُّوبُ الْمَسْمَارَ (ج) - خَرَقَ الْمَسْمَارُ الثُّوبَ (د) - خَرَقَ الثُّوبُ مِنَ الْمَسْمَارِ فِي بَعْضًا.⁽²⁰⁾

يبدو واضحاً أنّ الجملتين (أ- د) خاطئتين لسوغات عديدة، منها: أنّهما تخرقان قاعدة انتقائية ترتبط بفاعل ومفعول الفعل (خرق)؛ إذ يتطلّب فاعلاً منطقياً صفته الدلالية (+صلب)، بينما يتطلّب مفعولاً تكون سماته الدلالية (- صلب)، فقد ظهر تناقض يمكن أن يبطل المعنى، ولكن -هنا- يجب أن نلاحظ الآتي: رغم أنّ كلتا الجملتين خاطئتين؛ الجملة (أ) من حيث الدلالة، والجملة (د) من حيث التركيب، إلا أنّ الجملة (د) مغرقة في الانحراف والغموض وليست في شيء من الكلام العربي لأنّ نحوها لا يصفها بالاستقامة سواء من الناحية النحوية المطردة أم من الناحية العدولية الممكنة، وليس هذا فحسب بل إنّها منحرفة نحواً ودلالة، في حين أنّ الجملة (أ) يمكن فهم معناها رغم التعارض الذي أثبتته طبيعة الفعل، بينما تأخذ الجملتان (ب- ج) جانباً كبيراً من الصحة على مستوييها الدلالي والتركيب، ومثلما استطاع الدالّيون التوليديون التحويليون ضبط درجات الانحراف استطاعوا أيضاً تحديد درجات النحوية التي تظهر في الجملة (ب) على برهنة سلامتها من الجانبين إلا أنّ النحو العربي يسجل فيها عدولاً من خلال نظرية الرتبة، على عكس الجملة (ج) التي تعد الأكثر سلامة وجلاء لأنها متجاوبة مع كل القواعد المعروفة والمبنية على أساس احترام كل القيود والمقولات الدلالية والنحوية العربية.

إذا لقد اقترح 'تشومسكي' إقامة جهاز لساني يحكم على سلمية الجملة، هذا الجهاز الذي ينبني على عدد قليل من المستويات المقولية التي ترتّب المكونات على شكل حزم،⁽²¹⁾ ضمن سلم متعدّد الجوانب ومعقدّ نوعاً ما، حيث في الدرجة لدينا (حزمة 1 = ح¹) التي تتوفر على مكونات الجملة من حيث الألفاظ فحسب، وفي الدرجة الثانية ضمن مقولات من نوع (ح²) وتتكوّن من أسماء وأفعال وصفات.. الخ، أمّا الدرجة الثالثة فلدينا مقولات من نوع (ح³ = ن) والتي ستهتم ببعض المقولات التي توجد في لغة معينة دون سائرها من اللغات، وتصاغ هذه الدرجات ذات الحزم على النحو الآتي:

- | | | |
|-----------------|---|--|
| الدرجة الأولى. | { | (1) - ح ¹ طبقة الألفاظ من حيث الألفاظ، نحو: (ذهب، ساعد، زيد، ...) |
| | | (2) - ح ² طبقة الأسماء فقط، نحو: (زيد خالد عمرو هند..) |
| | | (3) - ح ² طبقة الأفعال فقط، مثل: (ذهب، جعل، سمع....) |
| | | (4) - ح ² طبقات الصفات فقط، نحو: (جميل طويل وسيم..) |
| | | (5) - ح ⁴ طبقات بمقولات متنوّعة، مثل: (حروف الجرّ أسماء الإشارة الروابط). |
| الدرجة الثانية. | { | (6) - ح ³ 1 ح ³ ن تمثّل العناصر المنفردة في لغة من اللغات. |
| | | |
| الدرجة الثالثة. | { | |
| | | |

فالدرجة الأخيرة وإن كان 'تشومسكي' يخصصها للعناصر الفريدة والخاصة في بعض اللغات إلا أنها في نظريته تتضمن نوعاً من التفصيل في مقولتي (الاسم والفعل)، هذا الأخير الذي يمكن أن يكون (فعلاً متعدياً، مفرداً ذات المفعولات الحية، ذات المفعولات العاقلة... الخ)، أمّا الاسم فهو بدوره يتعرّض إلى خصائصه الدلالية، أي (مذكر، مفرد، مثنى، وجمع للعاقل أو لغير العاقل... الخ) وبالتالي يمكن صياغة تفريع حزمي آخر انطلاقاً من تخصص مقولة (ح³₁) الشكل الآتي⁽²²⁾

(أ) - الدرجة الأولى: [ح¹ + ح² + ح³] = حزمة كل الألفاظ؛

(ب) - الدرجة الثانية: [ح² + ح² + ح³] = (فعل، اسم، اسم)؛

(ج) - الدرجة الثالثة: [ح³ + ح² + ح³] = (فعل (X) + اسم (Y) + اسم (Z))

لدينا هنا تفريع آخر من خلال تخصيص مقولة (ح³₁ = ن) التي يقصد بها تشومسكي تضمن نظرية السياق، فيشير إلى أن الفعل (ح³_X) في الدرجة الثالثة عليه أن يقبل دمج اسمين (ح²_Y + ح³_Z) فلا يظهر بينهم تناقض أو تنافر فإذا كان الفعل (X) وليكن مثلاً (سمع) فإنه لا يتعارض إلا مع الفواعل والمفعولات الحية (العاقلة وغير العاقلة) بينما إذا كان (استمع) فلا يقبل إلا الأسماء الحية العاقلة البالغة فلا يمكن قبول المتوالية من نوع (سمع الكتاب قصصاً ممتعة) أو (استمع المجنون إلى جاره)، هذه الجمل التي لها تمثيل (نظري) تشترك مع الجمل السليمة نحواً ودلالة والمؤدّة على شكل (فعل اسم اسم)، فالنحو بهذا القيد لن يولّد إلا الجمل المعقولة (المقبولة) من نوع (سمع زيد خبراً) أو (استمع زيد لخالد) فهذه تتجاوب تماماً مع تحديدات الدرجات السابقة، أمّا الجملة (سمع الكتاب...) فإنّها تتجاوب مع قيود الدرجة الأولى والثاني فقط، وتتناقض مع الثالثة، وبالتالي فإنّها لن تكون ممثلة إلا على المستوى الأوّل، وبهذا يعدّها تشومسكي جملة ليست نحوية (Agrammatical)، وبذلك فإنّ "المستويين الثاني والثالث، هما اللذان يسمحان بمعرفة سبب لحن جملة معيّنة ودرجة لحنها، والمستوى الثاني مستوى مقولي، أمّا المستوى الثالث فانتقائي.." ⁽²³⁾ أمّا الدرجة الأولى فليس بإمكانها أن تتيح التمييز بين الجمل النحوية (grammatical) وجملة غير نحوية (Agrammatical).

إنّ هذه المحاولة من "تشومسكي" لم تمنع منتقديه من أن يعيدوا النظر -مرة أخرى- في نموذج هذا فقد سجل الوعر نقوداً عديدة مبعثها مدارس دلالية مختلفة، يقول الوعر "والواقع لقد تقبّل العديد من علماء اللسانيات المنهج المعياري لعام (1965م)، ولكن بعد تقصي طبيعة التفسيرات الدلالية للتراكيب العالمية فإنّ العديد من علماء اللسانيات استنتجوا أنّ المكون الدلالي غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة.." ⁽²⁴⁾ وحقيقة هذا النقد قد وُجّه من مدرسة الدلالة التوليدية التي أنكرت على تشومسكي إدراج المعجم أكثر فأكثر "وقد رفض تشومسكي دعوة علماء الدلالة التوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية العميقة إلى درجة تجعلها غير

متميزة عن المستوى الدلالي ..⁽²⁵⁾ ومن المنطقي أن يأتي هذا الرفض من تشومسكي؛ ذلك لأن التراكيب التي وصفها الدلالة التوليدية قد كشفت عن نقائص كثيرة لا تؤهلها إلى تقريب البنية العميقة من المستوى الدلالي، أما دعاة الدلالة التصنيفية فقد ناقشوا البنية العميقة في حد ذاتها، وخصوصا مقولة الفعل كنواة مركزية في التراكيب الجمالية، ولهذا "فإن علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلائيات التصنيفية وعلى الخصوص "فليمور" (1968- 1977م) وتشيف عام (1970م) وولتر كوك عام (1979م) كانوا قد احتجوا بأن البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكيب..⁽²⁶⁾ فأحيانا تكون بعض الجمل مركبة من العناصر نفسها إلا أنها تختلف كلياً في المعنى، وهذه الحقيقة قد غفل عنها تشومسكي وهو بذلك لم يحدد على نحو مقنع البنية العميقة بشكل يلزمها ضبط الاختلافات الدلالية الممكنة.

ب/أ- ج- النموذج الثالث؛ الشروط المعجمية لتشومسكي، (1970- 1971م)؛ لقد أعاد تشومسكي تعميق النظر في نموذج المعيار فواجهته في البداية مشاكل موضوعية كثيرة وفي مقدمتها إشكالية توضيح الدلالة التي مازالت غامضة وغير مقنعة بغض النظر عن الفرضية التحويلية التي لم تفسر بعض المواد اللغوية الكلية "فقد هدف تشومسكي من خلال إغناء المكوّن الدلالي أن يحلّ بعض الصعوبات المتعلقة ببنية المفردات في اللغة الإنجليزية، وخاصة الصيغ الأصلية والمتشقة منها..⁽²⁷⁾ وعلى أي حال يمكن من البداية توقع إمكانات التعديل وذلك أنه إذا كان عليه أن يكون وفيما لقاعدتيه الجديدتين التاليتين:

قاعدة 1: ليست اللغات أنظمة مطّردة، بدليل أنها تشمل عددا من الانحرافات؛

قاعدة 2: ليست الانحرافات الظاهرية انحرافات (شدوذ)؛ لأنه يمكن تفسيرها بواسطة قواعد مازال كثير منها غير معروف،⁽²⁸⁾ فمن هنا سنتصور أن هذا المنهج المعيار سينظر إلى المفردات الأصلية على أنها تمنح التفسيرات الدلالية من خلال العلاقات النحوية التي بدورها ستفسر البنية العميقة، هذا من جهة ما حدث على مستوى النظرية التوليدية، أما ما سيحدث على مستوى المنهج فإنه عند الاطلاع على أعمال اللغويين المنتمين لتشومسكية في هذه المرحلة (السبعينات)، ومازن الوعر -واحد بينهم- يبدو جليا أنهم ركّزوا على البرهنة والدفاع على اطراد القاعدة الثانية، وهذا ما حثّم تشومسكي على صياغة نظام مساعد أطلق عليه تسمية "الشروط" ومن أهم الأدوار التي ستقوم بها -هذه الشروط- أنها ستحاول توسيع الدراسة لتشمل المفردات الأصلية والمشتقة على حدّ سواء، وتقوم بحصر اللغات في شكل طبقات أو مستويات (فئات)؛ ذلك لتصاغ لها قواعد معينة دونما تخصيصها أو تعميمها بحكم شمولي، ومهما كان الأمر فقد قدّم تشومسكي -في هذه المرة- القواعد التوليدية في المكوّن التوليدي التركيبي بصيغة أوسع من ذي قبل وسبب ذلك -فيما نعتقد- لأن تكون قادرة على معالجة المفردات المشتقة أيضا، يقول مازن الوعر: "وقد دعا هذا التعديل بالفرضية المعجمية؛ وذلك كنقيض للفرضية التحويلية..⁽²⁹⁾ وهذه الفرضية الجديدة في نماذج تشومسكي تعني الآتي:

(1/3) - التحليل المعجمي الدلالي لتشومسكي: إنّ التصوّر الذي يطبع هذه المرحلة هو المساواة الوظيفية بين الأسماء المشتقة الجارية مجرى الأفعال، بغض النظر عن الفصل الصارم بينهما، فهذه المساواة تجعل منطقياً الأسماء المشتقة تتصرف تصرف الأفعال شريطة كونها من الجنس ذاته،⁽³⁰⁾ من حيث حاجتها للمكمّلات، وإذا كان هذا الالتزام صحيحاً في مكانه، فإنّه لن يتوقّف عن طلب تعديل المكوّن الدلالي فقط؛ لأنّ المكوّن التركيبي سيكون أمام معضلة علمية حقيقة، لذا جنح "تشومسكي" إلى -هذا الأخير- وخصّصه بتعديل جانبي نجم عنه تدعيم قواعد إعادة الكتابة لتصبح مركب (مركب اسمي: أداة + اسم + فضلة)، أي: م = [أد + س + ف]، وبالتالي: فإنّ حاصل هذا التعديل سيوازي بين (س + س + ف)، و[س + ف] (فعل) + فضلة (فضلة)، ومنه سينتج [س + س + ف] = (س + ف + فضلة). والأهمّ من ذلك أنّه سيشارك هذه المقولات النحوية في كلّ المواصفات التركيبية، ما عدا الاسم الذي سيمنح له الدور الدلالي [اسم]، ليعبر على أنّه اسم مشتقّ، و[ف + ف] التي يأخذ بها الفعل، فمن فضائل هذه الفرضية أنها استطاعت تهذيب علاقة التناسب بين البنيات الاسمية والفعلية، ليأخذ العمل اللساني التوليدي التحويلي من تجاوز التعقيدات التي يطرحها التحليل، ويصف مازن الوعر مستجدات هذه المرحلة فيقول: "في المرحلة (1971 - 1973م) أخذ العمل باللسانيات التوليديّة التحويلية يكبح جماح القواعد التحويلية ويحدّ من قوّتها ثم يضبطها بشكل دقيق، وذلك من خلال وضع ضوابط لغوية معيّنة لهذه القواعد..."⁽³¹⁾ فإذا عدنا إلى أعمال تشومسكي وقرناها بقول مازن الوعر فإنّ النتائج التي نتحصّل عليها هي:

هناك عدد من الوحدات المعجمية التي تعتبر وحدات مجردة، فهي تتخذ وضعيات متعدّدة كأن تكون صيغاً اسمية مشتقة أو فعلية، فلا توسم أبداً أو توصف مقولياً على أنها [اسم] أو [فعل]، أو [صفة]، إلّا بحسب المقولات الشجرية التي ترأسها، وهنا نلاحظ أنّ التعديل قد مسّ الجانب المعجمي، وهذا الإقرار في حدّ ذاته يعتبر تحديداً جديداً للأسماء والأفعال في نظرية أخذها للفضليات،⁽³²⁾ ومن هنا سيحدّد "تشومسكي" ثلاثة اعتبارات للحدّ من تفرّعاتها، وهي على التدرّج الآتي:

(أ) - يكون الاسم فعلاً إذا تمّ تحويله إلى صيغة اسمية، ولذلك فإنّه يأخذ مقولة الفضلة التي تختصّ بالفعل على مستوى البنية العميقة، مثلما هو الحال في اللغة العربية مع اسم الفاعل والمصادر و... الخ، ولكن يمكن بسهولة ملاحظة الأسماء غير المشتقة، ومع ذلك فإنّها تأخذ مقولة الفضلة كالمصدر في النحو العربي.

(ب) - تكون الفضلة في بعض الحالات أسماء مشتقة في البنية العميقة النابعة عن الجملة أصولية.

(ج) - تكون الفضلة مولدة مباشرة بواسطة قاعدة إعادة الكتابة.

في الواقع لقد نظر "تشومسكي" إلى هذه الحالات (أ - ب - ج) على أساس اختيار حالة واحدة فقط، ولما كان مهتماً هذه المرّة -على غير العادة- باللغة الإنجليزية، فإنّ احتفاظه بالاحتمال الثالث يبدو أكثر قرباً

ومنطقية، ذلك لاعتبارات استدلالية استمدت من اللغة الإنجليزية خصوصا عند النظر إلى وضعية العلاقة بين الأفعال وما يقابلها من الأسماء⁽³³⁾.

ومن هنا نستخلص أن "تشومسكي" لم يضع حلا نهائيا للمشكلة الدلالية، وقد بدأ تفكيره يتجه نحو إعادة تقليب مسألة الدلالة على وجوها ليعدها مرة أخرى وأخرى، الأمر الذي سيؤدي به إلى إلغاء بعض القواعد واستبدالها بقواعد أخرى تجنب ذلك التمييز الصارم بين البنية السطحية والعميقة، يقول مازن الوعر "لقد حاول "تشومسكي" للتغلب على هذه المشكلات الدلالية أن يربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على حد سواء، وذلك من خلال تقديم نوعين اثنين من القواعد الدلالية..⁽³⁴⁾ فالقاعدتان اللتان قصدتهما الوعر في -سياق القول السابق- يمكن تصنيفها ضمن الفرضية التفسيرية.

خلاصة:

لقد استطاع في البداية كل من كاتز وفودور من إقناع التوليديين بأهمية الدلالة ليس على مستوى التحليل التوليدي التحويلي فقط، وإنما -أيضا- على مستوى التحليل اللغوي عامة، وقد استجاب في البداية إلى هذه الدعوة بوسطال الذي حاول بمعية كاتز تعميق طرح الدلالة في القواعد التوليدية التحويلية، وتبعهما بعد ذلك تشومسكي وكل هؤلاء العلماء بطرح نماذج متكررة ومتفرعة كلها تأخذ النظرة التأويلية كأساس لهم في البحث عن الوسائل العلمية الكافية لتحليل المعنى وتقعيده.

إن كل هذه التفرعات والتعديلات التي التمسنا أثرها في فكر مازن الوعر سيكون لها قيمة علمية متميزة -خصوصا- ما يتعلق بالمدرسة الدلالية التوليدية، فهذه المدرستان ستمنحان مازن الوعر وغالب الظن الدرس الدلالي العربي إجمالا كل الفرضيات والمقاربات الكفيلة التي تحتاج إلى موقف علمي من نوع ما، حتى تُكيّفها جميعا مع نظرية النحو العربي الواسع والأصيل في نظرية واحدة.

الإحالات والهوامش:

- 1- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1993م، ط1، ص270 - بتصرف-
- 2- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، سوريا، 2001م، ط1، ص30
- 3 - المرجع السابق، ص31.
- 4 - خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: الأصول والاتجاهات، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2012م، ط1، ص26- 27.
- 5 - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح للملايين، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ط2، ص134.
- 6 - كمال بشر، دراسات في علم المعنى، دار المعارف، القاهرة مصر، 1986، ط9، ص138.
- 7 - أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ط3، ص248 - بتصرف-
- 8 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للنشر، سوريا، 1986م، ص57.
- 9 - المرجع السابق، ص54.
- 10 - المرجع السابق، ص ن.

- 11 - مازن الوعر، مقال: "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليديّة التحويلية: محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" العدد 6، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، 1982م، ص 34 - بتصرف.
- 12 - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 45.
- 13 - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، المغرب، 2000م، ط1، ص 61.
- 14 - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 120،
- 15 - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 61
- 16 - وكذلك فإنه لم يسع جاهدا إلى تطبيق إجراءاتها على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، إلا مرتين في كتابه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" (ص 54)، وكان ذلك من باب السرد التاريخي والعرض المنهجي لانبعاث الدرس الدلالي التوليدي التحويلي.
- 17 - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 232
- 18 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 55.
- 19 - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 45.
- 20 - أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ص 232.
- 21 - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 67.
- 22 - المرجع السابق، ص 69. بتصرف.
- 23 - المرجع السابق، ص 69.
- 24 - المرجع السابق، ص 70 بتصرف
- 25 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 56
- 26 - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 233.
- 27 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 60
- 28 - مازن الوعر المرجع نفسه ص ن.
- 29 - محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليديّة التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي، مطبعة الكرامة، المغرب، 2005م، ط1 ص 88
- 30 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 60
- 31 - المرجع السابق. ص ن بتصرف.
- 32 - نعوم تشومسكي، نموذج (1967- 1970)، نقلا عن: محمد الشكري، دروس في التراكيب، ص 112.
- 33 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 62، كذلك للمؤلف نفسه: دراسات لسانية تطبيقية، ص 42، وللمؤلف نفسه، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 66- 67، وكلها بتصرف.
- 34 - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 47- 48 - بتصرف-